

الخريج يشيد ويبارك بإنشاء مجلس تعاون إستراتيجي بين السعودية وتركيا



مبارك الخريج

أشاد نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخريج بالاتفاق التاريخي بين المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية بإنشاء مجلس تعاون إستراتيجي سعودي-تركي يعمل من أجل المصلحة العليا للبلدين وللمنطقة.

ويبارك الخريج هذا الاتفاق الإستراتيجي التي تحتجها المنطقة لمواجهة الاخطار والتهديدات الخارجية سواء من دول مجاورة أو من منظمات

إرهابية يهدفان الى زعزعة الاستقرار في المنطقة الخليجية والعربية. وتمنى الخريج أن يتم توسعة هذا المجلس ليضم مصر ودول الخليج العربية والاردن والمغرب وباكستان ومن يرغب من الدول العربية والإسلامية وذلك لمزيد من القوة والإمكانات، مناشدا الجميع العمل وفق ما يتفق عليه وعدم الوقوف عند الاختلافات العابرة بين الدول وذلك من أجل مصلحة الشعوب والدول

واستتباب الامن الاقليمي العربي والشرق اوسطي ودعمًا للعمل المشترك بين هذه الدول لمزيد من الامن والامان لمقدرات الأمة العربية والإسلامية وحماية الامن العربي والإسلامي من أي تهديد.

وأكد الخريج انه لا مناص من التعاون المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وتركيا والاردن والمغرب وباكستان لقيادة المنطقة الى مزيد من الاستقرار ودعم للتنمية

والازدهار وتحقيق مصالح الأمة العربية والإسلامية في ظل التداعيات المتسارعة في العالم وهذا الامر لا يتحقق الا من خلال دعم أدوات التكامل السياسي والاقتصادي والتشبيك المشترك بين هذه الدول بشكل واسع مبني على الثقة المتبادلة.

وتمنى الخريج النجاح لهذا المجلس الإستراتيجي وان يكون نواة لمجلس موسع يخدم الأمة العربية والإسلامية وحمايتها من الاخطار الخارجية.



مرزوق الغانم

الغانم يعزي نظيره البحريني باستشهاد عسكريين بحرينيين

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية الى رئيس مجلس النواب البحريني أحمد بن ابراهيم الملا عبر فيها عن خالص التعازي وصادق المواساة باستشهاد ثلاثة عسكريين من قوة دفاع البحرين المشاركين ضمن قوات التحالف العربي للدفاع عن الشرعية في اليمن. ودعا الغانم في برقيته المولى جلست قدرته ان يرحم الشهداء بواسع رحمته وان يلهم ذويهم ومحبيهم الصبر والسلوان.

الصالح لتحقيق العدالة في استخدام البصمة

أكد النائب خليل الصالح أن تباينات القرارات التي تتخذها المؤسسات بصفة الدوام من وزارة إلى أخرى تخلق حالة من الاختلال غير مقبولة، مشددا على ضرورة أن يكون لدى الحكومة مسطرة واحدة في هذا الشأن تحقق العدالة بين موظفي الدولة.

وأوضح الصالح أن قرار الخدمة المدنية الذي منح الوزراء صلاحية إعفاء مديري ومراقبي الإدارات ومن في حكمهم ممن بلغ مجموع مدة خدمته في الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة 25 سنة من البصمة، يخلق أجواء غير صحية حال تطبيقه في وزارات دون غيرها.

ودعا الصالح «إلى تعميم القرار بشكل وجوبي على مختلف الجهات والوزارات لا سيما انه يرتبط بقاعدة عامة وهي عدد سنوات الخدمة وليس متعلقا بحالات فردية استثنائية تستلزم منح الوزراء سلطة تقديرية بشأنها».

وأضاف: «لسنا ضد القرارات التنظيمية التي تساهم في انسيابية العمل وترفع القيود غير الضرورية عن الموظفين، لكن ما نرفضه هو خلق فجوة في الحقوق والواجبات بين موظفي الدولة بشكل أو بآخر بما لذلك من انعكاسات سلبية على ديناميكية العمل وإنتاجية الموظفين».

وأعلن الصالح عزمه تقديم مقترح بقانون بشأن إعفاء الموظفين الذين بلغ مجموع خدمتهم 25 عاما من البصمة (قرار وجوبي على الوزير وليس اختياريا كما هو حاليا).



خليل الصالح

عاشور لعدم التدخل في عمل النقابات



صالح عاشور

قال النائب صالح عاشور: إن انضمام الكويت إلى منظمة العمل الدولية جاء سابقا على الانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة، كما حرص دستور الكويت على عدم المساس بالاتفاقيات والمعاهدات السابقة على صدوره ففقدت المادة 177 من الدستور على ما يلي «لا يخل تطبيق هذا الدستور بما ارتبطت به الكويت مع

الدول والهيئات الدولية من معاهدات واتفاقيات».

وأضاف عاشور: ظلت الكويت على مدى تاريخها وتحترم جميع الاتفاقيات التي وقعت عليها كما حافظت الكويت على حرية العمل النقابي وعدم التدخل أو المساس بهذه الحقوق المشروعة لجميع العاملين بالدولة، وأصبح ذلك شيئا نفتخر به ويعتبر نبراسا

للأجيال القادمة، لا تهاون فيه إلا أن ما فعلته الوزارة من إصدار لائحة قواعد العمل النقابي هو تدخل غير مقبول داخليا بل خارجيا لأن اللائحة في المادة 12 تعتبر أن أحكام هذه اللائحة ملزمة وخرجت عن هدفها الإرشادي وهو يكشف التدخل الحكومي في العمل النقابي وتتناول من اتفاقيات دولية التزمتم بها الكويت، وقوانين داخلية

شروعها مجلس الأمة لازمة. وختم قائلا لذلك على الوزارة عدم التدخل في شؤون النقابات حتى لا تسيء إلى الكويت وتضعها في موقف لا نرضيه وستكون الوزارة هي المسؤولة أولا وأخيرا عن مثل هذا التصرف الذي يحتاج إلى إعادة التفكير وحسن التصرف والهدوء والتريث لأجل المصلحة العامة.



د.عبدالرحمن الجبران

الجبران لإعادة تشكيل لجنة اختيار عميد كلية الشريعة

دعا النائب د.عبدالرحمن الجبران إلى إعادة تشكيل لجنة لاختيار عميد كلية الشريعة. ودعا الجبران، في تصريح صحفي، وزير التربية لإيقاف البحث بالمعايير الموضوعية وتغييرها لتلائم هوى أعضاء لجان اختيار العمداء وتطبيق اللوائح المنظمة لهذا الشأن، نأيا بالجامعة عن الحسابات الشخصية والآراء المسبقة، والحفاظ على هبة مجلس الجامعة، ولإصلاح منظومة التعليم التي شهدت تطورا بعهد د.العيسى.



ماضي الهاجري

الهاجري يناشد وزير التجارة التمديد عاماً لموظفي هيئة الصناعة لترتيب أوضاعهم

طالب النائب ماضي الهاجري وزير التجارة والصناعة د.يوسف العلي بالتمديد لموظفي الهيئة العامة للصناعة الذين يشملهم قرار مجلس الوزراء بإحالة من أمضى في الخدمة 30 عاما، لمدة سنة لترتيب أوضاعهم المالية بدلا من الثلاثة أشهر التي قد

مددها لهم الوزير، مشيرا إلى أنه وردت إليه معلومات بأن بعض الوزراء قد مدد للموظفين في وزاراتهم ستة. وقال الهاجري في تصريح صحفي: إن هؤلاء الموظفين قد خدموا وطنهم لسنتين طويلة وجميعهم من الكفاءات الوطنية ولا بد من إعطائهم الفرصة لترتيب

أوضاعهم الأسرية وظروفهم الاجتماعية وما يتطلبه ذلك من الوفاء بالتزاماتهم المالية العديدة التي لا يمكن الوفاء بها خلال ثلاثة أشهر فقط. وأضاف الهاجري أن الوزير العلي يدرك أهمية استقرار هؤلاء وأسرههم وحمايتهم من أي آثار سلبية بعد إحالتهم للتقاعد إذا ما



بيان من

جمعية المهندسين الكويتية

دأبت جمعية المهندسين الكويتية دائما على أن تكون رائدة في المساهمة بالبناء والنهضة والتنمية التي تنشدها دولة الكويت، مشاركة في ذلك زميلاتها من المؤسسات المهنية - وكانت أيضا صاحبة الموقف والرأي لدعم الجوانب الفنية والقانونية أو التنظيمية لقوانين جمعيات النفع العام ولدعم أصحاب القرار سواء من القيادة السياسية أو الجهات التشريعية في البلاد.

ومن هذا المنطلق فقد كُنَّا أول جمعية نفع عام عقدت اجتماعا لجمعيتها العمومية غير العادية عام 2005 لإقرار العمل بقانون جمعيات النفع العام، حيث تمت مناقشته بكل شفافية ووضوح مع صاحب القرار.

وبناء عليه عقد مجلس إدارة الجمعية اجتماعا خاصا ناقش فيه مشروع التعديلات المزمع إجراؤها على قانون جمعيات النفع العام ومؤسسات المجتمع المدني، وقد قرر المجلس أن يصدر هذا البيان باسمه وباسم جموع المهندسين الأعضاء بالجمعية، حيث يبدي عدم قناعاته بهذه التعديلات المزمع إجراؤها على القانون، من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وبمشاركة جهات رقابية وتشريعية، دون اشراك أصحاب الشأن في المجتمع المدني (جمعيات النفع العام) أو الأخذ برأيهم أو حتى الاستفادة من خبراتهم التراكمية في هذا المجال.

كما أننا في جمعية المهندسين الكويتية نعتقد أن القوانين الحالية يمكن أن تفعل دورنا كمجتمع مدني من خلال عدم تقييدنا بالاشراف الرقابي والمالي والحكومي، فنحن كمجتمع مدني حريقدم الطاقات ويساهم في التنمية والحلول، لا أن نعد قانونا يجعلنا قسما أو ادارة تابعة لوزارة الشؤون أو غيرها من الجهات الحكومية، فهذا قتل لروح المبادرة والتطوع في المجتمع المدني، بينما يجب أن تساهم القوانين في تطوير مميزات العمل التطوعي وإزاحة العراقيل ووضع آليات لتشجيع الجمعيات الفاعلة ومساعدة المتعثرة منها.

ونرى أن مشروع قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المعدل لجمعيات النفع العام يتضمن مخالقات دستورية ويكرس العمل على مصادرة الحريات وتكسيم الأقواء والتدخل المباشر في حقوق أعضاء الجمعيات، ولا يحقق خطوة إلى الأمام، في حين أننا مدعوون لإطلاق العنان للمتطوعين للقيام بدورهم المنشود في المجتمع المدني للابداع ولأن يقولوا كلمتهم ويساهموا في تطوير المجتمع الكويتي ضمن ثقافة العمل التطوعي الذي جبل عليها المجتمع الكويتي منذ القدم.

(تكلفة هذا الإعلان تبرع شخصي من رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية المهندسين الكويتية)